القاضي موسى بن علي الإزكوي (ت:٢٣١هـ/٨٤٥م) وإسهاماته في الحياة السياسية والثقافية في عُمان (*)

د. خلود بنت حمدان بن سعيد الخاطرية
عضو هيئة تدريس بدوام جزئي
قسم التاريخ/ كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس

الملخص:

تتناول الدراسة الحالية القاضي موسى بن علي الإزكوي (ت:٢٣١هـ/٨٤٥م) وإسهاماته في الحياة السياسية، والثقافية في عُمان خلال الفترة (١٩٢-٢٣١هـ/٨٠٧-٨٤٥م)، وهي مجموع إمامة كل من: غسان بن عبدالله اليحمدي، وعبد الملك بن حميدالعلوي، والمهنا بن جيفر الخروصي. والإزكوي هو موسى بن علي بن عزرة، سكن إزكي، وهو فقيه، ومفتٍ، وقاض، ومعلم، ومستشار، وسياسي محنك، ساهم في الحياة العامة في عُمان خلال الفترة الزمنية مدروسة البحث. وتتكون الدراسة من تقديم، وخاتمة، وثلاثة مباحث رئيسة، يتناول المبحث الأول: سيرة وحياة الشيخ موسى بن علي الإزكوي، وخُصص المبحث الثاني لإسهامات الإزكوي في الحياة السياسية وما رافقها من أعمال إدارية، في حين عالج المبحث الثالث أدوار الإزكوي في الحياة الثقافية والفكرية في عُمان. وتناولت الخاتمة أهم النتائج. وقد اعتمدت هذه الدراسة على استقراء مجموعة من الرسائل والسير والآثار الفقهية التي لا يزال بعضها مخطوطًا للقاضي موسى بن علي؛ حتى تتبين تلك الأدوار والإسهامات.

الكلمات الدالة: موسى بن علي، الإزكويون، القُضاة، الإمامة، الإباضية، هيئة أهل الحل والعقد، عُمان.

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٢) العدد (٧) أكتوبر ٢٠٢٢.**

Judge Musa bin Ali Al-Azkawi (Died in 231 AH/845 AD) and his Contributions to the Political and Cultural Life in Oman

Abstract

This study explores the biography of Judge Musa bin Ali Al-Azkawi (Died in 231 AH/845 AD) and his contributions to the political and cultural life in Oman during the Imamate of: Ghassan bin Abdullah, Abdul-Malik bin Hamid, and Al-Muhanna bin Jaifar. Judge Musa bin Ali Al-Azkawi was a jurist, mufti, judge, teacher, advisor, and seasoned politician, who contributed to public life in Oman during the studied period. The study consists of an introduction and conclusion and three main sections. The first section explores the biography and life of Sheikh Musa bin Ali. The second section examines the contributions of Al-Azkawi in the political life, while the third sections addresses the roles of Al-Azkawi in cultural life in Oman. The conclusion includes the most important results. This study relies on a group of manuscript letters and biographies of Judge Musa bin Ali to reveal his roles and contributions.

key words: Musa bin Ali, Al Azkawi, the judges, the Imamate, Ibadhia, Oman.

المقدمة

ساهم قضاة عُمان في مختلف منـــاحي الحيـــاة العامـــة: السياســـية، والثقافية، والاجتماعية، والإدارية، وكانوا محور النظام الاجتماعي، ليس فقط بحكم عملهم كقضاة، بل أنيطت لهم مسؤوليات عديدة نظير كفاءتهم العلميـــة والإدارية، وثقة الأئمة بهم؛ فكان لذلك الدور البارز في اتساع نشاطهم وإسناد الكثير من الاختصاصات لهم؛ سيَّما الأعمال التي لها صلة مباشرة بمصـــالح المجتمع العُماني، سواء كانت تلك الاختصاصات – بلغة اليوم– سياســـية، أم مدنية، أم جزائية، أم إدارية، أم ما يتعلق بالأحوال الشخصية، أم غير ذلك.

وتأتي هذه الورقة لمحاولة الكشف عن أحد هؤلاء القضـــاة الـــذين لا يمكن لباحث في تاريخ عُمان الإسلامي أن يتجـــاوز أدواره وإســـهاماته، ألا

وهو القاضي موسى بن علي الإزكوي، فما تلك الأدوار وتلك المسؤوليات التي اضطلع بها؟

المبحث الأول: سيرة الإزكوي ومراحل حياته

الإزكوي، هو الشيخ القاضي أبو علي موسى بن علي بن عزرة، نشأ في إزكي[١] ضمن أسرة عُرفت بالعلم، والصلاح، والقيادة؛ إذ كان والده الشيخ علي بن عزرة من فقهاء عُمان المقدمين والمقربين زمن الإمام الوارث بن كعب الخروصي (١٧٩-١٩٢هـ/٧٩٥-٨٠٧م)، الذي استشاره في أمر قائد الحملة العباسية على عُمان عيسى بن جعفر، فقال مقولته المشهورة: "إن قتلته فواسع لك، وإن تركته فواسع لك[٢]".

عاصر الإزكوي مجموعة من العلماء منهم: هاشم بن غيلان[٣]، ومسعدة بن تميم[٤] الذي أخذ عنهم العلم، بالمقابل فقد تتلمذ على يديه مجموعة من التلاميذ الذين أصبح معظمهم قضاة لهم شأنهم في مجتمع الإمامة[٥]، وعلى رأسهم: محمد بن محبوب[٦]، وأبو مروان سليمان بن الحكم[٧]، وهاشم بن الجهم، والأزهر بن علي[٨]، وسليمان بن عثمان[٩].

تولى الإزكوي القضاء للإمامين عبد الملك بن حميد (٢٠٧-٢٢٦هـ/٨٢٢-٨٤٠م) والمهنا بن جيفر (٢٢٦-٢٣٧هـ/٨٤٠-٨٥١م)، وكان آنذاك شيخ المسلمين ورئيس أهل الحل والعقد[١٠]، كما لقب بقاضي المصر حسب ما أورده السالمي في كتابه جوهر النظام[١١].

ومن القضايا التي حكم فيها القاضي أبو علي موسى بن علي بحضور الشيخ محمد بن محبوب، والذي أخذ برأيه وحكمه، ما يذكره الكندي حين يقول: "حضرت موسى بن علي، وقد تنازع إليه قوم في ماء فلجهم الذي ينقص من زجر البئر[١٢]. فقلت: يا أبا علي -موسى بن علي- ولو أحضروك شهوداً يشهدون على ما دعوتهم به، أكنت تقبل شهادتهم على الغيب؟ قال: فما تقول أنت يا أبا عبد الله؟ فقلت: تقف العدول[١٣] على هذا

الفلج[١٤] وهذه البئر، لا تزجر، وينظرون موضع منتهى الماء في جريه من ناحية هذه البئر. ثم يأمرون أن يزجروا هذه البئر والعدول ينظرون إلى ضرب ماء الفلج، فإن لم يروه نقص عما كان من قبل أن تزجر هذه البئر لم يصرف أهلها عن زجرها. وإن رأى العدول ماء هذا الفلج نقص عما كان من قبل أن تزجر هذه البئر؛ صرف أهل هذه البئر عن زجرها[١٥]".

ومن القضايا التي عرضها أهل إزكي على موسى بن علي أيضًا، ما حدث لفلجهم المعروف باسم "فلج الحبوب[١٦]"، الذي خربته السيول ولم يجدوا لإخراجه سبيلًا، وتنازعوا فيمن يقوم بإصلاحه. يقول الكندي حول هذه القضية: "فقاضى عليه موسى بن علي من معدنهم الذي يجمعهم وأقام فيه العُمَّال حتى أخرجوه. وبلغنا أنه أنفق على إخراجه نحو مائة ألف درهم.. ثم كان القُضاة من بعده كلما وقع في الفلج خراب وفساد استأجروا لحفره من الرم[١٧] أيضًا، وربما كان بعشرة آلاف، وعسى بعشرين ألف ونحو ذلك[١٨]".

ومن الخصومات القضائية التي قضى فيها أبو علي بحضور محمد بن محبوب أيضًا ما جرى في الغنتق[١٩]، إذ يقول الفضل بن الحواري في ذلك: "حكم على المنذر بن الحكم بن بشير، وعلي بن سليمان بن الحكم، وأنا حاضر في أرضهم وهم ينكرون ذلك، وقالوا : لا نأذن أن يحفروا في أرضنا، وذلك في الغنتق؛ إذ أراد من أراد أن يزيد تقابًا فيه لما أراد؛ فكره ذلك المنذر بن الحكم وسليمان بن الحكم وغيرهما. فحكم عليهم أن يحفر فيها من أراد أن يحفر قريحاً من أهل البلد والأرض بينهم. فإن أراد هؤلاء – إذا أظهر الله ماء – أن يدخلوا فيه، ويردون على الآخرين النفقة؛ كان ذلك لهم. وإن كرهوا كان زيادة الماء من الذين حفروا واقترحوا خاصة وهي أرض تجمعهم[٢٠]".

لم تقتصر أقضية موسى بن علي على القضايا المتعلقة بالجوانب الاقتصادية، مثل: الزراعة، والأفلاج، والرموم؛ وإنما قضى أيضًا في مسائل اجتماعية، مثل: الزواج والطلاق؛ وما يترتب على ذلك من خصومات حول النفقة[٢١]، والصداق المستحق، إذ تذكر المصادر[٢٢] قضاءه في صداق امرأة

من أهل الرستاق[٢٣]، وكذلك في صداق امرأة من أهل إزكي[٢٤] قضى لها بسنة بلدها[٢٥]. كما حكم في قضايا الميراث[٢٦]، وقضايا تزويج من كَره أهلها تزويجها؛ كما حدث في تزويجه امرأة تدعى أم الحواري بنت الحكم بن عبدالله من أهل إزكي عندما رفض أخوها عمر تزويجها[٢٧]. ولم يقتصر تقاضي أهل الحضر إلى الشيخ موسى بن علي؛ بل ارتفع إليه أصحاب البادية من الأعراب كما حدث مع هاشم بن غيلان وإعرابي اختلفا في قضية بيوع المواشي[٢٨].

ورغم أنَّ الدين الإسلامي كفل لجميع الأديان حُرية تقاضيهم إلى أهل ملتهم؛ إلا أن ذلك لم يمنع القاضي موسى بن علي من النظر في خصومات من جاء إليه طالما رضوا به حكمًا وقاضيًا، وفي هذا الجانب ينقل لنا الكندي على لسان القاضي أبي مروان سليمان بن الحكم ردًّا منه على رسالة بعثها إليه القاضي موسى بن علي الإزكوي، في مجوسيين اختصما إليه، فيقول فيهما: "إنك كتبت إلي بالمسألة عن شاهدين شهدا معك، من المجوس بصحار، لرجل مجوسي على مجوسي، وإني أمرت بالمساءلة عنهما من يعرفهما من أهل الصلاة، وأمرت الذي يسأل عنهما: أن يسأل عن معاملتهما وأمانتهما وبيعهما وشرائهما، فزعموا أنهما محمودان في ذلك كله وفي دينهما، ويسأل عنهما من يلي الذمة من المجوس ودينهما. وزعم أنه يسأل عنهما فعدلا وحمدا[٢٩]".

ومما يدلل على سعة علمه، تعدُّد أجوبته الفقهية وأحكامه القضائية التي أرسلها لمعاصريه من الأئمة والعلماء والقُضاة، وإن جُمعت لشكَّلت أكثر من مجلد علمي. ومن أجوبته تلك؛ جواباه لهاشم بن غيلان، أحدهما حول حريم[٣٠] المسجد[٣١]، والآخر في صلاة الجماعة [٣٢]، بالإضافة إلى جوابيه للإمام المهنا بن جيفر (٢٢٦-٢٣٧هـ/٨٤٠-٨٥١م) حول تعظيم أمر الصلاة، وتقسيم الغنائم[٣٣]، كما كتب أبو علي للإمام المهنا سيرته إلى معاذ بن حرب[٣٤]. من جانب آخر، أرسل القاضي موسى بن علي جوابين للإمام

عبد الملك بن حميد (٢٠٧-٢٢٦هـ/٨٢٢-٨٤٠م)؛ أحدهما حول زكاة تجار أهل البصرة والهند؛ والآخر فِيْمَن ظفر بهم الإمام في حربه مع قبائل المهرة[٣٥]. كما أرسل جوابًا إلى القاضي محمد بن محبوب في الصلاة[٣٦]، بالإضافة إلى جواب آخر في المحابيس والسجون نقله ابن جعفر في جامعه المعروف باسمه ولم يذكر إلى من أرسله[٣٧].

ورغم أن القاضي موسى بن علي كان عالمًا، وفقيهًا، وفطنًا، ونبيهًا؛ إلا أنه لم يستنكف عن مشاورة معاصريه من العلماء، إذ أرسل كتابًا للشيخ محمد بن محبوب يسأله في قضية تتعلق ببيع الرهن[٣٨]، كما أرسل كتابًا آخر إلى الوضاح بن عقبة[٣٩] حول مسألة تتعلق بتجريح شهادة الشهود[٤٠].

بالمقابل، فقد كان الإزكوي مستشارًا، وموجهًا، وناصحًا لأهل الحق والعدل، ومنهم الأئمة؛ حيث يُذكر أنه اشترط على الإمام عبد الملك بن حميد بضرورة استشارة أهل العدل في من يوليه منصب الوالي، فقال له: "والذي نراه لك إذا اهتممت بولاية أن تتبين فيه وأكثر من استخارة الله، وتشير على ثقات إخوانك العالمين بالرجل الذي تريد أن توليه.. ومما دعاني إلى الكتاب إليك ولاية رجل أتانا أحببنا إلقاءه إليك من كراهية من كره ولايته، فكرهنا ما كره المسلمون من ذلك..[٤١]".

من جانب آخر، فقد استشاره الإمام عبد الملك بن حميد مرة أخرى في قضية قتل ربيبه –ابن زوجته– سعيد بن محمد النخلي والذي قتله شخصٌ يُدعى سعيد بن عمر؛ فأراد الإمام قتله لإقراره بما ارتكبه، إلا أن القاضي موسى بن علي وغيره من مشايخ عصره رأوا أنه ليس عليه ذلك؛ لأنه إنما قصد قتل رجل آخر[٤٢]. كما استشاره الإمام أيضًا في قضية يهوديين اقتتلا على ساحل صحار، فأرسل واليها إلى الإمام عبد الملك يستشيره في قضيتهما بعد أن أقر أحد اليهوديين بالشهادة، فما كان من الإمام إلا أن جمع أهل الحل والعقد من العلماء في عصره فكاتبوا بما قاله الإمام لهم إلى القاضي موسى

بن علي، فكتب إليهم قائلًا: "أن يُشد على اليهودي ويهدد بالقتل، فإن أسلم قبل منه وإلا فلا قتل عليه[٤٣]".

توفي القاضي أبو علي موسى بن علي في عهد الإمام المهنا بن جيفر عن عمر يناهز أربعة وخمسين عامًا، أثبتت كتب السير، والتراجم الإباضية له كفاءته العلمية ومقدرته الإدارية ورسوخ قدمه في الدين، والفقه، خصوصًا فقه الأحكام، حتى أصبح واحدًا ممن عُرفت به "سلسلة نسب الدين عند الإباضية في عُمان[٤٤]".

المبحث الثاني: إسهامات الإزكوي في الحياة السياسية

أظهرت النصوص الفقهية العُمانية أن للإزكوي مقدرة سياسية واسعة النطاق إلى جانب عمله كقاض، وتأتي أبرز إسهاماته في هذا المجال؛ في ترأسه لهيئة أهل الحل والعقد[٤٥]؛ إذ كان فيها المحرك الرئيس لأبعاد المنظومة السياسية للإمامة ومساراتها، كما كان الأكثر تنبُّهًا من غيره ضمن فئات هذه الهيئة في توجيه مصير الإمامة؛ من خلال تنصيب الأئمة، وعزلهم على مدار الفترة الزمنية مدروسة البحث. فقد كان الشيخ القاضي موسى علي في مقدمة المبايعين للإمامين عبد الملك بن حميد (٢٠٧-٢٢٦هـ/٨٢٢-٨٤٠م)، والمهنا بن جيفر (٢٢٦-٢٣٧هـ/٨٤٠-٨٥١م)[٤٦].

أما أعظم المهمَّات السياسية الصعبة التي من الممكن أن تكون غاية ما يرقى إليها صاحب منصب في أي دولة؛ أن يُسند إليه مهمة القيام بإدارة الدولة/ الإمامة، وحفظ حقوق الرعية، وتسيير مصالحهم، وما يترتب على ذلك من واجبات جسيمة على مَنْ تختاره الإمامة أهلًا لهذا المنصب وقت الشدائد والأزمات؛ إذ تروي المصادر العُمانية[٤٧] قيام القاضي موسى بن علي بالإمامة زمن الإمام عبد الملك بن حميد، حين شكت الرعية إليه – باعتباره رئيس هيئة أهل الحل والعقد آنذاك– ضعف الإمام، وكبر سنه، وثقل سمعه، وبصره، فما كان من الإزكوي إلا أن استجاب إلى حديثهما دون الحاجة إلى القيام بعزل الإمام من منصبه، فقام بالإمامة، وحافظ على تسيير

أمورها، وجُمعت بيده أمر الإمامة والرعية معًا، وفي ذلك يقول الإزكوي: "وخافوا (أي العلماء) على الدولة؛ فقام موسى بن علي رحمه الله بالدولة ومنع الباطل[٤٨]".

وممَّا له علاقة بدور الإزكوي السياسي تلك الحادثة التي وقعت زمن الإمام غسان بن عبد الله اليحمدي (١٩٢-٢٠٧هـ/٨٠٧-٨٢٢م) ؛ حين أرسل سرية بقيادة القاضي موسى بن علي الإزكوي؛ حفاظًا على سلامة الصقر بن محمد بن زائدة[٤٩] من اعتداء الشراة عليه قبل وصوله نزوى عاصمة الإمامة الإباضية الثانية[٥٠]؛ رغم وجود سرية سابقة كان قد أرسلها الإمام لحمايته بمعية والي سمائل أبي الوضاح. وكان الصقر بن محمد قد شارك قبائل بني هناة في خروجهم على سُلطة الإمام السياسية، ويأتي دور القاضي موسى بن علي خلال هذه الأحداث بما يمكن أن نُسميه بالسفارة[٥١]، وتصريف مهمات أمور الدولة /الإمامة، إذ كانت مقاصد سفارة الإمام غسان للقاضي موسى بن علي أن يقوم القاضي مقام الشراة والولاة، وتمثيل الإمامة في التعامل مع هذه الحادثة بحسن تدبيره، وصحيح ديانته، وصريح مناصحته[٥٢].

ومن مساهمات الإزكوي في الحياة السياسة أيضًا؛ توَّطه في قضايا الخروج السياسي على سُلطة الإمامة كما فعل عندما أقنع الإمام عبد الملك بن حميد بالعفو عن قبائل المهرة؛ في سبيل إيجاد صيغة للتوافق السياسي بين القبيلة والإمامة، ومنع التجاوزات المسلحة من الحدوث مرة أخرى للحفاظ على تماسك الإمامة داخليًّا[٥٣].

وإن انتقلنا إلى إمامة المهنا بن جيفر، فقد توجه أهل عُمان مرة أخرى إلى القاضي موسى بن علي لمشاورته في أمر الإمام، قائلين له: "إن هذا الرجل –أي الإمام المهنا– قد أسنَّ وضعف عن القيام بهذا الأمر (الإمامة)، فلو اجتمع الناس على إمام يقيمونه مكانه كان أضبط وأقوى"[٥٤]. وقد خرج الإزكوي قاصدًا بيت الإمامة في عقر نزوى حتى وصل إلى الإمام المهنا

فجعل يسأله وينظر حاله، فعرف حينها الإمام مقصده، فقال له: "يا أبا علي- موسى بن علي- جئت إليَّ والله لئن أطعت أهل عُمان على ما يريدون لا أقام إمام معهم سنة واحدة، وليجعل لكل حين إمام ويولون غيره"(٥٥).

هكذا برز القاضي موسى بن علي الإزكوي في الحياة السياسية منذ زمن الإمام غسان بن عبد الله، ثم علت مكانته زمن الإمامين عبد الملك بن حميد، والمهنا بن جيفر؛ حين أصبح رئيسًا لهيئة أهل الحل والعقد، ومحل ثقة الرعية والإمامة معًا، حتى أصبح وجهة العلماء يستشيرونه في أمورهم ويستمعون إلى نصائحه وتوجيهاته فكان نعم الناصح الأمين لهم.

المبحث الثالث: إسهامات الإزكوي في الحياة الثقافية

كان حريًّا إسهام قُضاة عُمان في المجال الثقافي والفكري؛ لأن تولية القُضاة المشهود لهم رسوخهم العلمي في الدين، والفقه كان من أول اشتراطات اختيارهم لهذا المنصب الذي يُعد من أهم المناصب الإدارية في دولة الإمامة الإباضية بعد الإمام مباشرة، بل وأكثر المناصب احتكاكًا بالرعية؛ لارتباط مهامه بتسيير أمور الناس، وفضِّ نزاعاتهم ومشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية، كما كان في عُمان بالذات من أكثر المناصب التصاقًا بالإمامة؛ لترأس أغلب القُضاة فيها هيئة أهل الحل والعقد على طول القرون الثلاثة الهجرية الأولى(٥٦)، وهي الهيئة التي طالما كان لها دور الوسيط في صنع التوازنات بين القوى في المجتمع الإباضي: قوة القبيلة، وقوة الإمامة، والأسر الحاكمة، وقوة العلماء(٥٧).

وتُعد المجالس العلمية من أبرز مساهمات القضاة الثقافية في عُمان؛ إذ يعتبر الإزكوي واحدًا من الذين حملوا لواء المذهب تعليمًا وتدريسًا وتأليفًا من أجل تعميق مبادئ الإسلام، وفهم شرائعه، والدعوة إليه، والالتزام بأحكامه في القضاء، والفتوى في جميع أبواب الفقه التي زخرت بها كتب الجوامع والمُصنفات الفقهية، مثل أبواب: الصلاة، والصوم، والزكاة، والحج، والزواج، والطلاق، والدماء، والجهاد، والحدود، والوصايا، والميراث، والبيوع، والشراء؛ وغيرها من أبواب الفقه(٥٨).

وبذلك يأتي دور القاضي موسى بن علي في إثراء المجالس العلمية ضمن أدوار أسرة الإزكويين الثقافية والفكرية؛ إذ شارك موسى بن علي قضاة أهل إزكي في عقد مجالس العلم التي ظلت مقصد طلبة العلم من أنحاء عُمان خلال القرون الثلاثة الهجرية الأولى، ومن هؤلاء القضاة الذين كان لهم دور بارز: موسى بن أبي جابر، وعلي بن عزرة، ومحمد بن علي عزرة، والأزهر بن علي بن عزرة، وأبو جابر محمد بن جعفر؛ بدليل الفتاوى والآثار الفقهية التي خلَّفها هؤلاء، وزخرت بها كتب الجوامع والمُصنفات الفقهية[٥٩]، إضافة إلى كثرة الجوابات التي كانت تأتي إليهم من العلماء والفقهاء والقُضاة وكذلك الأئمة على حد سواء؛ حول العديد من المسائل الفقهية التي احتاجت حكمًا قضائيًّا أو فتوى شرعية[٦٠]، إلى جانب كثرة التلاميذ الذين رفعوا عن هؤلاء مشاعل العلم والمعرفة في شتى صنوفها[٦١].

ومن التلاميذ الذين تتلمذوا على يد الإزكويين، وكانوا من أعظم فقهاء وقُضاة عصرهم: الشيخ القاضي سليمان بن عثمان، والفقيه هاشم بن غيلان، والقاضي سعيد بن المبشر، الذين أخذوا العلم عن موسى بن أبي جابر، إضافة إلى القاضي مسعدة بن تميم، والقاضي محمد بن محبوب، والقاضي أبي مروان سليمان بن الحكم الذين أخذوا العلم عن القاضي موسى بن علي بن عزرة، كما أخذ أبو زياد الوضاح بن عقبة[٦٢] عن القاضي الأزهر بن علي، كما يُعد الفقيهان الأزهر بن محمد بن جعفر وأبو الحواري محمد بن الحواري أبرز الذين نقلوا عن القاضي محمد بن جعفر الإزكوي[٦٣].

وما يُدلل أكثر على مساهمة الإزكويين في إثراء الجانب الثقافي والفكري في عُمان –ومنهم القاضي موسى بن علي موضوع دراستنا–؛ وجود مدرستهم الفقهية الخاصة بهم، والتي عبَّرت عن آرائهم في بعض الجوانب الفقهية التي اختلفوا فيها مع مدرسة أهل نزوى، ومن تلك الجوانب الفقهية التي اختلفت حولها المدرستان: كفالة المدعي عليه عند القاضي ومدة الكفالة، إذ يقول ابن جعفر في جامعه: "إذا أحضره إياه ولو من بعد الأجل فقد أحضره ولا يؤخذ بالحق وهو رأي من قدر الله من رأي فقهاء أهل إزكي[٦٤]".

أما المسألة الفقهية الثانية التي اختلفت حولها المدرستان فهي موضوع الاستعاذة بعد أو قبل تكبيرة الإحرام، يقول الكندي في ذلك نقلًا عن أبي المؤثر: "اختلف أهل إزكي وأهل نزوى في الاستعاذة. قال أهل نزوى: الاستعاذة بعد تكبيرة الإحرام، قال أهل إزكي: الاستعاذة قبل تكبيرة الإحرام[٦٥]". كما اختلف أهل إزكي في قول المصلين خلف الإمام: سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد، الذي اختلفوا فيه مع أهل نزوى الذين رأوا أنه ليس على المأمومين إلا قول ربنا ولك الحمد ولا يلزمهم قول سمع الله لمن حمده لأنها من قول الإمام[٦٦].

ومن المسائل الفقهية أيضًا التي دار حولها الاختلاف بين أهل إزكي وأهل نزوى، مسألة الشفعة[٦٧] إذا كانت لجماعة كلهم سواء؛ فأهل نزوى يقولون: إذا لم يأخذ الشفيع الأول فلا نرى لمن أعلى منه شيئًا. أما أهل إزكي فقالوا: إن أخذ الذي يليه، وإلا فالثاني ثم الثالث[٦٨]. وفي بيع الشفعة وشرائها، جواب للقاضي موسى بن علي يقول فيه: "عن بادي– أي من البدو– من بادية الشرق دخل إزكي فاشترى شفعة لرجل من أهل إزكي ثم بلغه بعد خروج البادي، فغير ساعة علم فلما كان اليوم الثالث حمل الدراهم إلى الوالي وأعلمه وزن الدراهم حتى جاء البادي بعد شهر قائلًا: قد كنت قريبًا بروضة سمد وقد علمت مكاني فهلا حملت دراهمك وجئت إليَّ. هل للشفيع هذا فلا نرى أنه يدرك حتى يخرج في طلبه أو يرسل فلا يعرف له مكانًا[٦٩]".

من جهة أخرى، فقد اختلف أهل إزكي مع القاضي سليمان بن عثمان في مسألة تتعلق بالديون، حيث كان رأي ابن عثمان أن من قضى شيئًا من ماله في دينه في مرضه الذي مات فيه فإن للورثة أن يردوا الثمن ويأخذوا المال، فقال أهل إزكي: "يدخله العدول فإن كان فيه فضل رد الفضل ومضى القضاء لمن قبضه وقد وافقهم الشيخ هاشم بن غيلان في ذلك[٧٠]". كما اختلف علماء نزوى وعلماء إزكي حول رجل بنزوى ضرب امرأته بمفتاح فماتت من ذلك، وتركت ابنتها وأبويها، فقال أهل غإكي: الفضل للأب، في حين رأى أهل إزكي ذهاب ميراث الزوج بحدثه وهو كما هو، فانقسم المال خمسة أقسام: للبنت ثلاثة أسهم وللأبوين سهمان على ميراثهم الذي كان مع الزوج[٧١].

من جانب آخر، فقد ذكرت بعض المصادر العُمانية بعض الآراء الفقهية التي ربطتها بعلماء أهل إزكي لكنها لم تُشر صراحة إلى أن تلك المسائل قد اختلفوا فيها مع أهل نزوى، ومن تلك المسائل ما نقله الكندي عن هاشم بن غيلان، عن القاضي موسى بن علي عن جده علي بن عزرة في مسألة رؤية هلال صلاة العيدين، فقال: "إذا خفي على الناس الهلال، حتى علموا في النهار، يفطرون ويؤخرون الصلاة إلى ضحى الغد[٧٢]".

كما نقل الكندي أيضًا مسألتين فقهيتين لأهل إزكي في الميراث واستحقاقات الورثة فيه، الأولى: عن محمد بن المسبح، قال فيها: "وبلغنا عن أهل إزكي أنهم يجعلون ما أوصى مع الأقربين، ثم يعطون الأقربين الثلثين[٧٣]". أما المسألة الثانية، فقولهم: "إن بني الابن سواء، كان أبوهم أجنبيًّا أو من القرابة، وكذلك قولهم في بني الأخوة، وبنات الأخوات، وبني العم، وبني العمات؛ لا يعطون من كان أبوهم من الأقربين على ما كان أبوهم من الأجنبيين، ويجعلونهم سواء[٧٤]".

ولقد كان لهذه الأقوال والآراء أتباعهما ومؤيديهما؛ إذ كان القاضي أبو معاوية عزان بن الصقر، وهاشم بن غيلان، وشبيب بن عطية يرجحان آراء أهل إزكي وفقهائها وفق ما تورده المصادر العُمانية[٧٥]، وأشارت كتب الجوامع والمُصنفات الفقهية إلى أقوال أهل إزكي الفقهية بعبارات مختلفة، منها: "ومن رأي فقهاء أهل إزكي "، و "قال أهل إزكي"، و "هو قول أهل إزكي" ، و"فاختلف أهل نزوى وأهل إزكي"[٧٦].

كما يبدو أن آراء أهل إزكي الفقهية كان لها ثقلها السياسي والديني في عُمان من حيث قبولها في بعض المسائل المتداولة في المجتمع العُماني آنذاك؛ إذ روي أن الشيخ بشير بن المنذر النزواني رجَّح حكم ورأي القاضي موسى بن علي في قضية أبي عثمان بن رايس[٧٧]؛ إذ كان عليه لأم بنت له مائة نخلة، فأوصى لها عند الموت بألف درهم، فحكم أنه ليس لها إلا ما أقرَّ لها أبوها، وكان الشيخ بشير رأى أن لها مائة نخلة، إلا إنه أقرَّ بعد ذلك بتغليب رأي موسى عن غيره من الفقهاء والقُضاة[٧٨].

ومن المساهمات الثقافية للقاضي موسى بن علي الإزكوي غير اشتغاله بالتعليم والفتوى في المجالس العلمية؛ المؤلفات والكتب التي خلفَّها، ومن أبرزها، ما يلي:

أولًا: جامع موسى بن علي

وهو الجامع المعروف باسمه، وهو لا يزال في عداد الجوامع المفقودة . وقد توصلنا إليه من خلال الإحالات التي أرجعها بعض العلماء في مؤلفاتهم، ومنهم: الفضل بن الحواري، والقاضي أبو جابر محمد بن جعفر الإزكوي، اللذان أرجعا بعض المسائل الفقهية والأقوال في جامعيهما إلى جامع موسى بن علي(٧٩). وإضافة إلى الفضل وابن جعفر؛ نقل الكنديان في مصنفيهما مجموعة من المسائل الفقهية للقاضي موسى بن علي التي لو جمعت لكانت في مجلدات عدة على كثرتها وغزارتها(٨٠).

ومن المسائل الفقهية التي نقلها ابن جعفر في جامعه عن القاضي موسى بن علي، فتاويه وأحكامه حول: الحج(٨١)، والأيمان(٨٢)، والمساجد(٨٣)، والشهادات والأقسام(٨٤)، والدعاوى والإقرار(٨٥)، والعتق(٨٦)، والكفارات(٨٧)، والزواج(٨٨)، والطلاق(٨٩)، والصداق(٩٠)، وأحكام التعريض بالنساء(٩١)، والرضاع(٩٢). بالإضافة إلى فتاويه وأحكامه حول صدقات الثمار(٩٣)، وصدقات الورق(٩٤)، وأحكام الصوافي(٩٥)، والأروش، والجراحات والديات والقصاص(٩٦)، كذلك أحكامه وفتاويه في السرقات(٩٧)، والعطايا(٩٨)، والغنائم(٩٩).

من جانب آخر فقد نقل الكندي أيضًا، عن القاضي موسى بن علي، مجموعة من الفتاوى والأحكام حول الصلاة، مثل: جواز قول لفظ قد قامت الصلاة(١٠٠)، ولفظ حنيفًا مسلما في التوجه للصلاة(١٠١)، وحكم نسيان التوجه والإقامة في الصلاة(١٠٢)، وفتواه حول رجل صلى صلوات كثيرة في ثوب نجس(١٠٣)، وفتواه في السهو والنعاس في الصلاة(١٠٤)، ونسيان قراءة سورة مع الفاتحة في الصلاة(١٠٥)، والصلاة خلف إمام سارق(١٠٦)، والصلاة صلاة تامة في السفر(١٠٧)، وفتاويه في حريم الأنهار والأفلاج وحريم الطرقات(١٠٨)، ، وفي توزيع مياه الفلج للمزروعات(١٠٩)، وأحكام المباناة (البنايات المستحدثة والمستجدة(١١٠))، والفسالة(١١١)، والضمان للغائب(١١٢)، وطرح الأمتعة في البحر(١١٣). كما نقل الكندي عنه مجموعة من الفتاوى حول القتل وأحكامه، ومن فتاويه حول هذا الجانب: جناية القتل بالجراح، والأمر بالقتل والضمان فيه(١١٤)،

والشهادات على القتل والجراحات والعفو والرجوع عنها[١١٥]، وفي القصاص والجراحات بين الوالد والولد[١١٦]، وقياس الجروح وصفتها[١١٧].

ثانيًا: كتاب موسى بن علي إلى الإمام

أشار مخطوط علماء إباضية عُمان، إن للقاضي موسى بن علي كتابًا أرسله إلى الإمام عبد الملك بن حميد، وهو في سبع صفحات[١١٨]، تضمن مجموعة من النصائح توجَّه بها القاضي إلى الإمام، ونقل السالمي هذا الكتاب ضمن تناوله لإمامة عبد الملك بن حميد، ومن ضمن تلك النصائح: القيام بالرعية على سيرة السلف الصالح من الأئمة، والرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ، وصحابته، كما أمره بإحاطة نفسه بالعلماء، والثقات، وتولية الولاة المشهود لهم بالأمانة، والصدق، ومشاورة أهل العلم والفقه، والأخذ بآرائهم، وقبول نصائحهم؛ طلبًا للعدل وبلوغًا للحق[١١٩].

ثالثًا: سيرة لأبي علي إلى أشياخ المسلمين والشراة

وللقاضي موسى بن علي سيرة أخرى أرسلها إلى مشايخ المسلمين والشراة من أهل الباطنة في صحار، يعاتبهم فيها على الخلاف الذي نشأ بينهما على إثر كتابين وصلا إليه منهما[١٢٠]. ويذكر القاضي موسى بن علي أن الخلاف المذكور بينهما لا يرقى إلى القطيعة والتنابذ واختلاق الفتن، ويدعوهما على ذلك أن يجتمعا مع بعضهما فور وصول كتابه إليهما؛ حلًّا للقطيعة، ونصحهما بعدم الفرقة، والالتفات صفًّا أمام الأعداء، كما دعاهم إلى قبض الصدقات، وتفريقها على الفقراء، وتسليم أرزاق الشراة. ومما جاء في هذا الكتاب: "إلى من بلغ هذا الكتاب من أشياخ المسلين والشراة، سلام عليكم، فإنا نحمد الله الذي لا إله إلا هو، ونوصيكم بتقوى الله، والإخلاص له في العمل والقول بطاعة الله، واجتناب معصية الله، وبيان ذلك في كتاب الله فاجعلوا الكتاب إمامًا لما تسعون.. وقد جاءنا كتاب من أشياخ صحار، وكتاب آخر فيه عتاب فيما بينهم، وشيء كرهنا لهم ولا يبلغ به براءة ولا فراق ولا عظيم من الأمر.. فإذا جاءكم كتابنا فاجتمعوا رحمكم الله فليستغفر بعضكم لبعضٍ، وتمسكوا بشرعة الله ودينه، وما حدث بينكم من التنازع، فقولوا ديننا فيه دين المسلمين، ورأينا فيه رأيهم، وحكمه إلى الله[١٢١]، الله[١٢١]، وقال الله: وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن إن الشيطان ينزع بينهم إن

الشيطان كان للإنسان عدوًا مبينا[١٢٢]، واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا، وهذه الآية وصية الله فالزموها يكن الله معكم ويكفيكم ما أهمكم".

من جانب آخر، فقد تشارك القاضي موسى بن علي والفقيه هاشم بن غيلان، ومحمد بن موسى، والأزهر بن علي، والعباس بن الأزهر، وموسى ومحمد ابني علي، وسعيد بن جعفر في كتاب كان جواب منهما أرسلاه للإمام عبد الملك بن حميد العلوي[١٢٣]، يذكر فيه لهما أنه جهز جيشاً للجهاد في سبيل الله، ثم ينتقل موسى ومن معه إلى تقديم مجموعة من النصائح للإمام، ومنها: القيام بأمر الرعية، والسير فيهم بسيرة أهل الحق والعدل، ومشاورة العلماء والفقهاء، والاعتماد على من صلح دينه منهم. ومما جاء في هذا الكتاب: "للإمام عبد الملك بن حميد من هاشم بن غيلان ومحمد بن موسى ، والأزهر بن علي، والعباس بن الأزهر، وموسى ومحمد ابني علي، وسعيد بن جعفر، سلام عليك فإنا نحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو ونوصيك بتقوى الله والقيام لله بسبيل ما جعلك بسبيله من الأمر الذي أحكم فيه وصيته وأوضح فيه معرفته وأخذ من أهله الميثاق الغليظ والعهد الوثيق ولأهله عنده جزاء في الفقير بالوفاء بذلك على ما كلفك في ذلك

الخاتمة (نتائج البحث):

من خلال قراءتنا السابقة، فإن الدراسة الحالية رصدت جُملةً من النتائج التي توصل إليها البحث، وهي:

١) عَظُمت مكانة القاضي موسى بن علي الإزكوي زمن الإمامين عبد الملك بن حميد، والمهنا بن جيفر من خلال نشاطه السياسي والإداري الذي تمثل في، أولها: حين ترأس هيئة أهل الحل والعقد، وتولى القضاء لكل من الإماميين عبد الملك بن حميد والمهنا بن جيفر، وثانيها: عندما قام بأمر الإمامة والرعية أثناء تقدم الإمام عبد الملك بن حميد في العمر بمشورة علماء عُمان وفقهائها.

٢) أكدت المصادر العُمانية على أن الإزكوي لعب دور الوسيط بين الإمامة والقبيلة في قضايا الخروج السياسي على سُلطة الإمامة في سبيل إيجاد صيغة

للتوافق بين كليهما؛ كما فعل عندما أقنع الإمام عبد الملك بن حميد بالعفو عن قبائل المهرة، كما كان ضمن سفارة الإمام غسان بن عبد الله لحماية الصقر بن محمد بن زائدة.

٣) أَثْرى القاضي موسى بن علي الإزكوي الحياة الثقافية والفكرية في عُمان من خلال: المجالس العلمية، واشتغاله بالفتيا، ومشاركته علماء أهل إزكي وفقهائها في تشكيل مدرستهم الفقهية المعروفة باسمهم، بالإضافة إلى مؤلفاته ومراسلاته، والآثار الفقهية التي نُقلت عنه في المصنفات والجوامع التي لو جمعت لكانت في مجلدات عدة.

الهوامش والتعليقات:

(١) إزكي: مدينة قديمة من مدن داخلية عُمان وبها رئاسة بني سامة بن لؤي بن غالب، اشتهرت بتخريج مجموعة من العلماء وعلى رأسهم الشيخ القاضي موسى بن أبي جابر الإزكوي. راجع: السيابي، العنوان، ص٨٧-٨٨.

(٢) الإزكوي، جامع الفضل بن الحواري، ج٢، ص١٣٤-١٣٥؛ الكندي، المصنف، ج١٢، ص٤١٨-٤١٩.

(٣) هاشم بن غيلان: من فقهاء سيجا من أعمال سمائل في القرن الثاني الهجري وأوائل القرن الثالث الهجري. عاصر الشيخان بشير بن المنذر وموسى بن أبي جابر الإزكوي وعنهما أخذ العلم. راجع: السعدي، معجم الفقهاء الإباضية، ج٣، ص٢٨١-٢٨٢.

(٤) مسعدة بن تميم: من أشهر فقهاء عُمان في أواخر القرن الثاني الهجري، وكان على رأس العاقدين للإمام غسان بن عبدالله. عاصر مجموعة من العلماء، منهم: منير بن النير، وموسى بن أبي جابر وسليمان بن عثمان وعلي بن عزرة. وكان يحكم بعد تجريح المعدلين في القضايا المرفوعة إليه. راجع: الكندي، بيان الشرع، ج٣١، ١١٥؛ السعدي، معجم الفقهاء الإباضية، ج٣، ص١٨٥.

(٥) السعدي، معجم الفقهاء الإباضية، ج٣، ص٢٣٠.

(٦) محمد بن محبوب: من فقهاء عُمان وقضاتها، تولى رئاسة أهل الحل والعقد . تولى القضاء للإمام الصلت بن مالك خلال الفترة (٢٤٩- ٢٦٠هـ/ ٨٦٩-٨٧٣م). راجع: السعدي، معجم الفقهاء الإباضية، ج٣، ص١٥٣-١٦٠.

(٧) سليمان بن الحكم: من فقهاء عُمان، تولى القضاء للإمام الصلت بن مالك على صحار، وتم عزله سنة ٢٤٩هـ/٨٦٩م. راجع: الكندي، بيان الشرع، ج٢٨، ص٥؛ السالمي، تحفة الأعيان، ج١، ص١٦١.

(٨) الأزهر بن علي: تولى القضاء للإمامين غسان بن عبدالله وعبد الملك بن حميد، ولقب بقاضي المسلمين. راجع: الإزكوي، جامع الفضل بن الحواري، ج٢، ص٢٥٨ ؛ الكندي، المصنف، ج١٧، ص٨٧.

(٩) سليمان بن عثمان: من قضاة الإمام غسان بن عبدالله. راجع: السعدي، معجم الفقهاء الإباضية، ج٢، ص١٤٦-١٤٧، الكندي، بيان الشرع، ج٥١، ص١٢٧.

(١٠) السالمي، تحفة الأعيان، ج١، ص١٣٢، ١٤٨.

(١١) السالمي، جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام، ج٢، ص٣٥٧.

(١٢) زجر البئر: عملية استخراج الماء من البئر/ الطوي، والزاجرة عجلة مصنوعة من الخشب وتعرف في ظفار بالسناوة. راجع: مجموعة باحثين، معجم المصطلحات الإباضية، ج١، ص٤٧٤.

(١٣) المعدل: الشخص الذي يقوم بتزكية الشهود، أي: التحري عن عدالتهم في البينة التي أثبتوها بين يدي القاضي. انظر: أبو زكريا، الإيضاح في الأحكام، ج١، ص١٩٠.

(١٤) الفلج: مفرد جمعه أفلاج، وهو نبع مائي يجري عبر قنوات مشقوقة في باطن الأرض لاستخراج الماء إلى سطح الأرض على شكل قنوات وسواقٍ. راجع: مجموعة باحثون، معجم المصطلحات الإباضية، ج٢، ص٨١١.

(١٥) الكندي، المصنف، ج١٧، ص٢١.

(١٦) فلج الحبوب: من أفلاج ولاية إزكي وسمي نسبة إلى منطقة حبوب. راجع: الإزكوي، جامع الفضل بن الحواري، ج٣، ص٥٢

(١٧) الرموم: هي أراضي غير مملوكة لأحد، تكون بين العمران، ولا تستعمل لشيء أو كانت تستعمل من قبل ثم هجرت. راجع، مجموعة باحثون، معجم مصطلحات الإباضية، ج١، ص٤٣٧.

(١٨) الإزكوي، جامع الفضل بن الحواري، ج٣، ص٥٢؛ الكندي، المصنف، ج١٧، ص٥١-٥٢.

(١٩) الغنتق: ناحية من نواحي نزوى، وتقع شمال شرق العقر، ولها فلجها المعروف باسمها. راجع: السيفي، السلوى، ج١، ص١٦٩-١٧٠.

(٢٠) الإزكوي، جامع الفضل بن الحواري، ج٣، ص٥٢؛ الكندي، المصنف، ج١٧، ص٥١-٥٢.

(٢١) . أبو زكريا، الإيضاح، ج٤، ص١١٤.

(٢٢) أبو زكريا، الإيضاح، ج٤، ص٢١٢-٢١٣؛ الكندي، المصنف، ج٣٤، ص١٧٠.

(٢٣) جمع رساتيق، وهي معربة عن الكلمة الفارسية رزداق، التي تحمل المعنى نفسه. وتقع حاليًا ضمن ولايات محافظة جنوب الباطنة. راجع: مجموعة مؤلفين، مج١، ص٢٦٣.

(٢٤) الكندي، المصنف، ج٣٤، ص٥١.

(٢٥) سنة أهل البلد(العرف والعادة): ما اعتاده الناس من قول أو فعل وساروا عليه في أمور دنياهم وأكسبوه صبغة التنفيذ بما لا يخالف الشرع. ويظهر العُرف في كثير من النصوص الإباضية خصوصًا فيما يتعلق بالأيمان والنذور والنكاح والطلاق. راجع: مجموعة باحثين، معجم المصطلحات الإباضية، ج٢، ص٦٨٥.

(٢٦) أبو الحواري، جامع أبي الحواري، ج٤، ص١٢٧؛ الكندي، المصنف، ج٢٧، ص٦٥٥/ ج٢٩، ص٢٩٢.

(٢٧) الكندي، المصنف، ج٣٢، ص٣٥٢-٣٥٣.

(٢٨) الكندي، بيان الشرع، ج٤٣، ص٢١٥.

(٢٩) الكندي، المصنف، ج١٥، ص١٦٦.

(٣٠) الحريم: مسافة تترك بدون عمارة بين الجارين أو ملكين أحدهما خاص والآخر عام وهذه المسافة تكبر وتصغر حسب الأصل الذي يتعلق به الحق. والحريم أنواع منها: حريم المسجد، حريم الوادي، حريم الطريق، وحريم الساقية، وحريم البحر...الخ. راجع: مجموعة باحثين، معجم مصطلحات الإباضية، ج١، ص٢٥٤-٢٦٤.

(٣١) الكندي، المصنف، ج٥، ص٢٨٣.

(٣٢) الكندي، المصنف، ج٥، ص٣٠٧.

(٣٣) المصدر نفسه، ج٥، ص٣٠٩ / ج١١، ص٢٠٧.

(٣٤) المصدر السابق، ص٣٠٩.

(٣٥) الكندي، المصنف، ج٦، ص٣٩٢-٣٩٣ / ج١١، ص٢٩٩؛ السالمي، تحفة الأعيان، ج١، ص١٥٠-١٥١.

(٣٦) الكندي، المصنف، ج٦، ص٥٨٩، ٦٠٧.

(٣٧) الإزكوي، الجامع لابن جعفر، ج٦، ص٢٠٥.

(٣٨) الكندي، المصنف، ج٢٥، ص٤٢٩.

(٣٩) الوضاح بن عقبة: من علماء القرن الثالث الهجري، عاصر من العلماء: هاشم بن غيلان، ومسبح بن عبدالله، وسليمان بن عثمان، وهم من تتلمذ على أيديهم. له مجموعة من المسائل والأجوبة الفقهية في كتب الأثر. راجع: السعدي، معجم الفقهاء الإباضية، ج٣، ص٢٩٨-٢٩٩.

(٤٠) الكندي، المصنف، ج٢٧، ص١٩٣.

(٤١) الإزكوي، كتاب من موسى إلى الإمام عبد الملك، ص٢٠٥.

(٤٢) السالمي، تحفة الأعيان، ج١، ص١٣٤.

(٤٣) المصدر نفسه، ص١٣٤-١٣٥.

(٤٤) سلسلة نسب الدين: مصطلح إباضي، ويُقصد به تلك المنظومة المستمرة للقائمين على نشر المذهب عقيدة وفكرًا ورأيًا، ويمثل حملة العلم ضمن هذه السلسلة أو المنظومة حلقة الوصل بين المشايخ الذين تتلمذوا على أيديهم في البصرة وصولًا إلى الصحابة من تابعي التابعَيَّن إلى التابعَيَّن لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وبين تلاميذهم الذين تعلموا على أيديهم في البلدان التي أرسلوا إليها، إذ حمل هؤلاء بعد ذلك لواء المذهب وعقيدته حفاظًا على حقيقته من التبديل، والتأثر بالأهواء السياسية والتيارات العقدية. ولذلك غالبًا ما نجد بعض العبارات التي تعكس هذا المصطلح خصوصًا عند الترجمة لأعلام المذهب، منها: "وهو ممن جازت عليه سلسلة نسب الدين عند الإباضية"، و"هو يُعد حلقة في سلسلة نسب الدين"، و"وكان ممن حمل لواء هذا المذهب"، و"كان ممن أخذ عنهم أهل عُمان دينهم الصحيح". انظر: الرحيلي، سيرة محبوب بن الرحيل إلى أهل عُمان،ج١، ص٢٨٩-٢٩٠؛ البسياني، سيرة السؤال، ص٨٦-٨٧؛ الخراسيني، فواكه العلوم، ص٢٣٧-٢٤٢، الشماخي، كتاب السير، ص٦٤-١١١، السالمي، تحفة الأعيان، ج١، ص٨٢-٨٤ .

(٤٥) أهل الحل والعقد: هم أولو الأمر الذين تثق بهم الأمة من العلماء والرؤساء في الجيش والمصالح العامة، فإذا اتفقوا على أمر أو حكم وجبت طاعتهم شرط ألا يخالف ذلك القران والسنة، وهم الأربعة السابقون في الانضمام إلى حلقة العزّابة، لهم الحل والعقد، وتعود إليهم القرارات الصادرة عن العزّابة. كما تعرف بانهم أولئك الرجال

الذين يكونون إلى جانب الإمام في الإمامات الإباضية في المشرق والمغرب. راجع : الرازي، التفسير الكبير،ج١٠، ص١٠٨-١١٣؛ مجموعة باحثين. معجم مصطلحات الإباضية، ج١، ص٣٠٧-٣٠٩.

(٤٦) السالمي، تحفة الأعيان، ج١، ص١٣٢، ١٤٨.

(٤٧) السالمي، تحفة الأعيان، ج١، ص١٣٢؛ الإزكوي، كشف الغمة، ج٢، ص٨٦١-٨٦٢.

(٤٨) الإزكوي، كشف الغمة، ج٢، ص٨٦١-٨٦٢.

(٤٩) نزوى: بالفتح ثم السكون، نزوة. مدينة والجامع وسط السوق إذا غلب الوادي في الشتاء دخله، وشربهم من أنهار وآبار. راجع: المقدسي، أحسن التقاسيم، ص٧٠، ٩٣ ؛ الحموي، معجم البلدان، ج٥، ص٢٨١.

(٥٠)الصقر بن محمد بن زائدة: من بني الجلندى، وكان من أبرز الذين داهنوا بني هناءة أثناء خروجهم على سلطة الإمام غسان بن عبدالله اليحمدي. راجع: الكندي، بيان الشرع، ج٣٣، ص٨٨/ج٦٩، ص٣٤.

(٥١) السفارة/ السفير: هو الرسول الذي تبعثه إحدى الدول لتحقيق أي غرض دبلوماسي، فيسعى إلى إنجازه عن طريق قيامه بإجراء المباحثات والمفاوضات، وتختلف معاني الرسول بحسب العمل الذي يقوم به. لمزيد من التفاصيل، راجع: البدوي، اختصاصات السُلطة التنفيذية، ص٢١٠.

(٥٢) السالمي، تحفة الأعيان، ج١، ص١٢١-١٢٢

(٥٣)الرحيلي، كتاب المحاربة، ص٢٥؛ السالمي، تحفة الأعيان، ج١، ص١٣٢-١٣٣.

(٥٤) السالمي، تحفة الأعيان، ج١، ص١٤٩.

(٥٥) المصدر نفسه، ص١٤٩.

(٥٦) ومن أمثلة مشاركة القضاة في تنصيب الأئمة في عُمان وعزلهم: كان الشيخ القاضي موسى بن أبي جابر الإزكوي المُقدمين في تنصيب ثلاثة أئمة؛ وعقده البيعة بالإمامة لهم، وهم: الجلندى بن مسعود (١٣٢-١٣٤هـ/٧٤٩-٧٥١م)، محمد بن أبي عفان (١٧٧-١٧٩هـ/٧٩٣-٧٩٥م)، والوارث بن كعب (١٧٩-١٩٢هـ/٧٩٥-٨٠٧م). والأمر ذاته ينطبق على إمامة غسان بن عبدالله اليحمدي (١٩٢-

٢٠٧هـ/٨٠٧-٨٢٢م) حين تقدم القاضيان سليمان بن عثمان ومسعدة بن تميم على تنصيبه إمامًا، كما كان رئيس العلماء القاضي موسى بن علي في مقدمة الذين عقدوا البيعة لكل من عبد الملك بن حميد (٢٠٧-٢٢٦هـ/٨٢٢-٨٤٠م)، والمهنا بن جيفر (٢٢٦-٢٣٧هـ/٨٤٠-٨٥١م)، كذلك كان القاضي محمد بن محبوب على رأس العلماء؛ وأول العاقدين بالإمامة للصلت بن مالك الخروصي (٢٣٧-٢٧٢هـ/٨٥١-٨٨٥م)، ولم يفقد القُضاة ترأسهم لهيئة أهل الحل والعقد؛ وتنصيب الأئمة وعزلهم حتى على فترة الاضطرابات السياسية التي رافقت أواخر الإمامة الإباضية الثانية (٢٧٢-٢٨٠هـ)؛ إذ كان القاضي موسى بن موسى على رأس الذين نادوا بعزل الإمام الصلت بن مالك وتنصيب الإمام راشد بن النظر (٢٧٢-٢٧٧هـ/٨٨٥-٨٩٠م)، ومن ثم الدعوة إلى عزل هذا الأخير، وتقديمه لعزان بن تميم إمامًا على عُمان (٢٧٧-٢٨٠هـ/٨٩٠- ٨٩٣م). انظر: السالمي، تحفة الأعيان، ج١، ص٨٥، ١١٢، ١٢٠، ١٣٢، ١٤٨، ١٦٠، ١٩٣، ٢١٣، ٢٤١.

(٥٧) حول شروط تولية القضاة في عُمان، راجع: النبهاني، القضاء في عُمان(١٣٣٩-١٣٩٠هـ/١٩٢٠-١٩٧٠م)، ص٦٣-٨١.

(٥٨) للاطلاع على فتاوى وآثار القاضي موسى بن علي، راجع مثلًا: الإزكوي، الجامع لابن جعفر، ج١، ص٢٥-٢٦، ٣٩، ٦٨، ٨٨، ١١١، ١٧٩، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٨١، ٣٠٠، ٣١٢، ٣٢٩، ٣٤٥، ٤٠٧، ٤١٧-٤١٨، ٤٤٣، ٤٩٤، ٥٠٢، ٥٢٣، ٥٣٦، ٥٣٩، ٥٤١.

(٥٩) للاطلاع على بعض فتاويهم، راجع مثالًا على ذلك في: الإزكوي، جامع الفضل بن الحواري، ج١، ص٣٠، ٦٣، ٦٧-٦٨، ٩٤، ١٢٢، ١٣٦، ١٤٣، ١٥٠، ١٥٦، ١٦٥، ١٨٤، ١٨٦-١٨٧، ٢٠٤، ٢١١-٢١٢، ٢١٤، ٢٤٠، ٢٧١، ٢٧٦-٢٧٨؛ الإزكوي، الجامع لابن جعفر، ج٤، ص٢٩، ٨٢، ٨٧، ١٠٦، ١١٨-١١٩، ١٢٥، ١٣٨، ٣٧٩ / ج٥، ص٢٨٣، ٤٣٣.

(٦٠) للاطلاع على أجوبة وكتب الإزكويين، راجع أمثلة على ذلك في: الإزكوي، جامع الفضل بن الحواري، ج١، ص٣٥-٣٦، ٦٠، ٦٩، ٢٤٦، ٢٨٦، ٢٨٩؛ الكندي، ج٥،

ص١٤٦، ٢٨٣/ ج٦، ص٣٩٢-٣٩٣ / ج١٤، ص٢٨٢ / ج١٥، ص١٧٧، ٢٦٧/ ج١٧، ص٩.

(٦١) . راجع الفقرة التالية.

(٦٢) الوضاح بن عقبة: من علماء عقر نزوى في القرن الثالث الهجري، وكان أحد قادة الإمام الصلت بن مالك لمحاربة أهل الشرك من الهند. لمزيد من التفاصيل، راجع: السعدي، معجم الفقهاء الإباضية، ج٣، ص٢٩٨-٢٩٩.

(٦٣) الإزكوي، جامع الفضل بن الحواري، ج١، ص١٤٣، ١٥٠، ١٨٤، ٢١٤؛ السعدي، معجم الفقهاء الإباضية، ج١، ص٥٧/ ج٢، ص٥٣-٥٨/ ج٣، ص٢٢٦-٢٣٢.

(٦٤) الإزكوي، الجامع لابن جعفر، ج٤، ص١٩٢.

(٦٥) الكندي، المصنف، ج٥، ص١١٩.

(٦٦) الكندي، المصدر نفسه، ج٥، ص١٥٥، ١٦٩، ٣٤٠.

(٦٧) حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الشريك الحادث فيما ملك بعوض، وبعبارة أدق هي استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بثمن. وقد تناول الفقهاء أحكام الشفعة بجميع تفاصيلها، مثل: شفعة الغائب وشفعة اليتيم وأحكام الشفعة لأهل الذمة، ووقت استحقاق الشفعة وموعد انتهائها وغيرها المسائل المتعلقة بذلك. راجع: الإزكوي، الجامع لابن جعفر، ج٤، ص٣٦٧-٤٠٧.

(٦٨) الكندي، المصدر نفسه،ج٢٦، ص٦٢٥.

(٦٩) الإزكوي، الجامع لابن جعفر، ج٤، ص٣٩١-٣٩٢.

(٧٠) الإزكوي، الجامع لابن جعفر، ج٦، ص٥٢.

(٧١) المصدر نفسه، ج٥، ص٤٣٣.

(٧٢) الكندي، المصنف، ج٥، ص٥٥٤.

(٧٣) المصدر نفسه، ج٢٨، ص١٢٦.

(٧٤) المصدر نفسه، ص٢٣٣.

(٧٥) الإزكوي، جامع الفضل بن الحواري، ج١، ص٢١١؛ الإزكوي، الجامع لابن جعفر، ج٦، ص٥٢؛ الكندي، المصنف، ج٥، ص١٥٥، ٣٤٠.

(٧٦) الإزكوي، جامع الفضل بن الحواري، ج١، ص٢٦٩؛ الإزكوي، الجامع لابن جعفر، ج٤، ص١٩٢؛ الكندي، المصنف، ج٥، ص١١٩، ١٥٢، ١٥٥ / ج٦، ص٥٢.

(٧٧) لم أجد له ترجمة.

(٧٨) الكندي، المصنف، ج٢٧، ص٦٥.

(٧٩) الإزكوي، جامع الفضل بن الحواري، ج١، ص١٢٢، ١٣٦، ١٥٠، ١٥٦، ١٦٩، ٢٠٤، ٢٦٩، ٢٧٧؛ الإزكوي، الجامع لابن جعفر، ج٢، ص١٥٣.

(٨٠) الكندي، بيان الشرع، ج٣٨، ص٢٥٧، ٣٤٧-٣٤٩/ ج٣٩، ص٩، ٧٦-٧٧/ ج٤٠، ص٣١٢، ٣٣٦/ ج٤٢، ص١٠٧، ١٦٨؛ الكندي، المصنف، ج١، ص٤١٥/ ج٢، ص٢٨، ٥٩، ٢٢١، ٣٧٧/ ج٣، ص٤٥٧، ٤٧٤، ٤٩٧، ٥٣٠، ٥٩٣، ٥٩٦، ٦٣٣، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩.

(٨١) الإزكوي، الجامع لابن جعفر، ج٣، ص١٠٣.

(٨٢) المصدر نفسه، ص١٥١، ١٩١، ٢٣١، ٢٤٤.

(٨٣) المصدر نفسه، ص٢٦٢.

(٨٤) المصدر نفسه، ص٢٩.

(٨٥)المصدر نفسه، ص١٠٦، ١١٨-١١٩.

(٨٦) المصدر نفسه، ج٦، ص١٦.

(٨٧) المصدر نفسه، ص٥١.

(٨٨) المصدر نفسه، ص٥٢-٥٣.

(٨٩) المصدر السابق، ص٢٣٦، ١٣٩، ٢٤٥، ٢٤٨-٢٤٩، ٢٥٠-٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦٥.

(٩٠) المصدر نفسه، ص١١٣، ١٢١، ١٢٨-١٣٠، ١٣٤-١٣٧، ١٥٢.

(٩١) المصدر نفسه، ص١٩١.

(٩٢)المصدر نفسه، ص٢٢١.

(٩٣) المصدر نفسه، ج٢، ص٤٤.

(٩٤) المصدر نفسه، ص٧٦، ٨٢.

(٩٥) المصدر نفسه، ص١٥٢.

(٩٦) المصدر نفسه، ج٧، ص ٢٤، ٢٧، ٥٩، ٧٠، ٩١، ١٢٠، ١٢٦، ١٣٧-١٣٨، ١٥١، ١٥٥.

(٩٧)المصدر نفسه، ص٢١٩.

(٩٨) المصدر نفسه، ص٢٥٥-٢٥٦.

(٩٩) المصدر نفسه، ص٢٩٠.

(١٠٠) الكندي، المصنف، ج٥، ص٩٠.

(١٠١) المصدر نفسه، ص١٠١.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص١٠٣، ١٠٧.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص١٤٠-١٤١.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص١٧٧، ٢٧٨.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص٢٩٤-٢٩٥.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص٣٥٢.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص٤٤٤.

(١٠٨) المصدر نفسه، ج١٧، ص ١٢، ٢٥١.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص٤٣.

(١١٠) يشبه هذا العمل التنظيمي في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي ما تقوم به اليوم البلديات الإقليمية بالمحافظات التابعة لوزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه بسلطنة عُمان (سابقًا)، إذ يكون من ضمن مهامها متابعة الحيازات غير القانونية، وتنفيذ عدد من الأحكام الصادرة بشأن ذلك حسب القرار الوزاري الصادر، رقم (٢٠١٤/ ٥٦) بنظام عمل آلية للإزالة الفورية للمخالفات وفق اللوائح والتنظيمات، وتُحدد في ذلك عقوبتان، أولهما: السجن لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر؛ ولا تزيد عن ثلاث سنوات، وثانيها: الغرامة المالية التي لا تقل عن خمسمائة ريال عُماني، ولا تزيد عن ألف ريال عُماني لكل من قام بعملية بناء مستحدث بصورة غير قانونية. لمزيد من التفاصيل، راجع: الحمداني، أراضي الدولة والحيازات غير القانونية، جريدة الرؤية، تاريخ ٢٠ مارس: ٢٠١٦م.

(١١١) الكندي، المصنف، ج١٧، ص٣٠٠، ٣٣٦.

(١١٢) المصدر نفسه، ج١٨، ص٥٧٠.

(١١٣) المصدر نفسه، ص٤٣٧.

(١١٤) المصدر نفسه، ج٤١، ص ٥٤، ٦٦.

(١١٥)المصدر نفسه، ص ٣٨، ٨٧-٨٨، ٩٩.

(١١٦) المصدر نفسه، ص١٣٢.

(١١٧) المصدر نفسه، ص٣٢٩.

(١١٨) توجد نسخة من الكتاب في ثلاث من مخطوطات سير علماء الإباضية غير النسخة الحارثية، وهي في: نسخة مكتبة الشيخ أحمد بن حمد الخليلي، مخطوط رقم (٤٦) وتبدأ صفحات كتاب القاضي موسى من صفحة٢١٢-٢١٥، أما النسخة الثانية من الكتاب فهي في نسخة مكتبة وزارة التراث والثقافة (سابقًا)، مخطوط رقم (١٨٤٧)، وتبدأ صفحات الكتاب من صفحة١٤-١٦، أما النسخة الأخيرة من الكتاب فتوجد في مكتبة السيد محمد بن أحمد البوسعيدي، مخطوط رقم (٩١٢)، وتبدأ صفحات الكتاب فيها من صفحة٢١١-٢١٥.

(١١٩) الإزكوي، كتاب موسى بن علي إلى الإمام، ص٣٢٦-٣٣٢، السالمي، تحفة الأعيان، ج١، ص١٤٢-١٤٧.

(١٢٠) للسيرة هذه نسخة أخرى في مكتبة وزارة التراث، مخطوط رقم (١٨٤٧)، ص٣٢-٣٣.

(١٢١) الإزكوي، سيرة لأبي علي إلى أشياخ المسلمين والشراة، ص٣٠٩-٣١٢.

(١٢٢) سورة الإسراء: ٥٣.

(١٢٣) يوجد نسخة من الجواب في اثنتين من مخطوطات سير علماء الإباضية غير النسخة الحارثية، وهي في: نسخة مكتبة السيد محمد بن أحمد البوسعيدي، مخطوط رقم (٩١٢)، وتبدأ صفحات الكتاب فيها من صفحة٢٢٤-٢٢٥، أما النسخة الثانية من الجواب فهي في نسخة مكتبة وزارة التراث والثقافة(سابقًا) (سابقًا)، مخطوط رقم (١٨٤٧)، وتبدأ صفحات الكتاب من صفحة٧-٨.